

كوكب منير عيراق
داد كاي بالاي ليتيخادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥١ (العدلية/٢٠١٣)

تسلطت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٥/٦ برئاسة القاضي العميد مدحت العمودي وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامري وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب التكتيبي وعمود صلاح التميمي ومينغليل شمشون قيس كوركيبي وحسين أبو الحسن المازوني بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز / المدعي عليه / وزير الداخلية إضافة لوظائفه وبمجهته الموقف الحقوقي مرتضى حاتم عبيد .
التميز عليه / المدعي / صلاح عبد الحسن شاوش .

الوقائع

ادعى المدعي (التميز عليه) انه ضابط برتبة عقيد في مديرية شرطة كربلاء المنطقة الرابعة (الجنوبية) وقد تم احتساب خدمته من قبل لجنة المفوضين السياسيين باعتباره مفوض سياسي وصدر أمر بمنحه رتبة مقدم اعتباراً من جدول قانون ٢٠٠١ مع منحه قدم عسكري لمدة سنتين وثلاثة أشهر وتم تهنئته بالقرار الصادر من لجنة المفوضين بموجب كتابها المرقم (٣١٧٥٥) في ٢٠٠٩/١٠/١٠ ، وأنه قد التحق في الخدمة بعد سقوط النظام البائد عام ٢٠٠٣ بموجب كتاب مديرية شرطة محافظة البصرة المرقم (١٥٩٤) في ٢٠٠٣/٩/٢٤ بعد ان كان محالاً على التقاعد قبل سقوط النظام البائد وقد تم صدور الأمر الوزاري بتعيينه على ملاك الوزارة بموجب كتاب الوكالة الادارية المرقم (٨٣٨٦) في ٢٠٠٩/٥/١٠ وان المدة المحصورة بين انعاقه في الخدمة وتعيينه على ملاك الوزارة سنتان وثمانية اشهر وستة عشر يوم لم احتسب له خدمة فطلبه علماً ان المدة الثالثة من تعديل قانون إعادة المفوضين السياسيين رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٥ تتضمن احتساب مدة الفصل السياسي وما بعدها كما ان قرار مجلس شورى الدولة المرقم (١٣٤) لسنة ٢٠٠٨ المطبق عن طريق دائرة المستشار القانوني لوزارة الداخلية بكتابها المرقم (٦٠١) في ٢٠٠٩/١/٢٠ يقضي بشمول مدة الخدمة من هذا النوع لإغراض الترقية والتقاعد وان قرار مجلس الوزراء المرقم (١١٣) لسنة ٢٠١١

كو^١ ماري عيراق
داد كاي بالاي لوتنتيحه دي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨١/إتحادية/الميز/٢٠١٣

انظر الى احتساب سنوات التعيين الغير مستوفية لشروطها خدمة فطرية
لاغراض الترقية والتقاعد والمبلغ اليه بموجب كتاب وزارة الداخلية / العميرية العامة لادارة القانونية
الموجه الي الوزارة / ادارة الضباط / الترقية ، وانه مستحق الترقية الي رتبة عميد
منذ جدول نموز ٢٠٠٨ وان الوزارة اينفته بموجب كتاب مديرية شرطة كمارك المنطقة الرابعة المرقم
(٧٠٤) في ٢٠١٢/٤/٩ بان الترقية لهذه الرتبة هو جدول نموز ٢٠١٣ ،
تقدم المدعي بموجب تفتحه المؤرخ ٢٠١٢/١/١٠ الي انه لم يست باقتنم
رغم مضي المدة القانونية اقام المدعي دعواه اسلام محكمة القضاء الإداري طالباً
احتساب ترقوته المذكورة في عريضة دعواه مع مستنطقها المالية ،
ونتيجة للمرافعة المحضورية العينية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١
وبعد الاشارة (٢٠١٢/٩/٢٣٢) حكماً بالاتفاق يقضي بالزام المدعي عليه إضافة لوظيفته
باحتساب مدة الخدمة للمدعي لتقتصر مابين التعيين في ٢٠٠٣/٩/٢٤
والتثبيت في ٢٠٠٦/٥/١٠ وبالتفئة (٢/ سنة و٨/ أشهر و١٦/ يوم)
كثافة الاغراض طعن المميز بالحكم بواسطة وامله أمام المحكمة الاتحادية العليا
بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٣/١/١٦ طالباً تفضله للأجواب الواردة فيها .

القرار:

لدى التدقيق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم
ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد
انه صحيح وموافق للقانون لما استدل عليه من أسباب تكفي ان المدعي يطعن بعدم
احتساب خدمته للفترة من ٢٠٠٣/٩/٢٤ وللمالية ٢٠٠٦/٥/١٠ وحيث قد لوحظ
ان هناك مجموعة من الكتب الصادرة عن المدعي عليه إضافة لوظيفته
وهي الكتاب المرقم (١٠٧١٩) في ٢٠١٢/٦/٢٠ و (٣٥٢٢٨) في ٢٠١١/٧/٢٩ و (١١١٠٥)
في ٢٠١٢/٩/١١ تشير جميعها الي ان التفتة بعد ٢٠٠٣/٤/٩ تحسب من تاريخ التثبيت
على سلك الوزارة ، وحيث ان جميع تلك الكتب تضمنت الاقرار بوجود خدمة للمدعي ،
وكذلك عدم انكار ما ورد بعريضة الدعوى يكون المدعي معين بموجب كتاب

